

الخلاف بين النخبة السياسية يعمق الأزمة في الكويت

■ الكويت - أولف ليسينج

□ قال مشرعون ومحللون ودبلوماسيون إن الانقسامات داخل الأسرة الحاكمة في الكويت تعمق الأزمة السياسية التي شلت السلطة التشريعية وهددت الإصلاحات الاقتصادية في هذه الدولة العضو في منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك).

والشهر الماضي استقالت الحكومة بعد أن اتخذ نواب البرلمان إجراء لاستجواب رئيس الوزراء وهو عضو بارز في الأسرة الحاكمة بشأن اتهامات بسوء الإدارة والسماح بزيارة رجل دين إيراني للدولة الخليجية.

وقال عضو البرلمان الأزمة السياسية في الكويت فيفضل المسلم من الصعب إرجاعها لعام واحد لكن لا شك أن الصراع الداخلي في الأسرة الحاكمة والخلافات فيما بين أفرادها من أهم أسبابها.

وعبر أعضاء آخرون بالبرلمان طلبوا عدم نشر أسماءهم عن الفكرة نفسها.

وكثيراً ما تنشر الصحف الكويتية أن أفراداً من الأسرة الحاكمة اقتنعوا أعضاء في البرلمان بانتقاد وزراء من أجل إضعاف الحكومة وتعزيز نفوذهم.

وقال عضو البرلمان الليبرالي علي الرشيد هناك تدخل من جانب بعض أفراد الأسرة الحاكمة لإثارة

وانتقاد أعضاء الحكومة وتعميق الأزمة ما يتحدث مع أفراد الأسرة الحاكمة على ذلك وقال: نسمع مراراً وتكراراً من أفراد أسرة الصباح أن بعضهم يحاول استخدام النواب لإثارة المشكلات إذ إنهم يرغبون في تولي مناصب كبيرة في البلاد.

وهذه المواجهة هي الأحدث في سلسلة من الخلافات بين البرلمان والحكومة والتي أدت كثيراً في الماضي إلى استقالة وزراء وإعادة تشكيل الحكومة وحل أو حتى تعليق البرلمان.

ويوم الاثنين الماضي قال رئيس مجلس الأمة الكويتي جاسم الخرافي إن أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح قبل استقالة الحكومة وأعاد تعيين ابن أخيه الشيخ ناصر المحمد الصباح رئيساً للوزراء.

وتهدد الخلافات السياسية المتكررة الإصلاحات الاقتصادية التي طال انتظارها مثل إقامة هيئة للرقابة على البورصة التي فقدت أكثر من 30 في المئة من قيمتها العام الجاري.

وتزايدت أهمية مثل هذه الإصلاحات مع تفاقم الأزمة المالية العالمية التي اضطرت الحكومة بالفعل إلى التدخل لإنقاذ واحد من أكبر مصارف الكويت.

وحل حكام الكويت البرلمان 5 مرات منذ تأسيسه في أول الستينيات وعلقوه في العام 1976 والعام 1986 لعدة سنوات لإنهاء أزمات في البلاد.

وحل الأمير البرلمان في مارس / آذار الماضي ودعا لانتخابات جديدة في مايو / أيار لكن التوترات ظهرت من جديد.

وظهرت الانقسامات داخل الأسرة الحاكمة التي تتولى المناصب الوزارية الرئيسية مثل الدفاع والداخلية والخارجية في العام 2006 عندما اضطر الشيخ الراحل سعد العبدالله الصباح للتخلي عن منصبه كامير للبلاد بعد نحو أسبوع من توليه السلطة.

والتزاماً بالدستور وتقاليد الأسرة عينت الأسرة الحاكمة الشيخ سعد حاكماً للبلاد على رغم تدهور حالته الصحية.

وترك منصبه تحت ضغوط من بعض أفراد الأسرة وأعضاء البرلمان.

وبتعيين الأمير الحالي الشيخ صباح أخلت الأسرة بتقليد متبع منذ فترة طويلة وهو تناوب الحكم بين الفرعين الرئيسيين للعائلة وهما السالم والجابر.

وقال دبلوماسي غربي بارز كثيراً ما يتحدث مع أفراد الأسرة الحاكمة على ذلك وقال: نسمع مراراً وتكراراً من أفراد أسرة الصباح أن بعضهم يحاول استخدام النواب لإثارة المشكلات إذ إنهم يرغبون في تولي مناصب كبيرة في البلاد.

وهذه المواجهة هي الأحدث في سلسلة من الخلافات بين البرلمان والحكومة والتي أدت كثيراً في الماضي إلى استقالة وزراء وإعادة تشكيل الحكومة وحل أو حتى تعليق البرلمان.

ويوم الاثنين الماضي قال رئيس مجلس الأمة الكويتي جاسم الخرافي إن أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح قبل استقالة الحكومة وأعاد تعيين ابن أخيه الشيخ ناصر المحمد الصباح رئيساً للوزراء.



نواب مجلس الأمة الكويتي بعد رفع آخر جلسة قدمت التي فيها الحكومة استقالتها (صورة أرشيفية)

الكويت هناك آراء متباينة بشأن ما يتعين عمله. والنواب الإسلاميون ومن الجدد الذين أحكموا قبضتهم على البرلمان في انتخابات مايو الماضي كثيراً ما يتخذون إجراءات لتعزيز قيم الإسلام في التعليم وعطلوا خطط الحكومة للتغيب في بعض حقول النفط الشمالية فيما يرجع جزئياً لاعتراض البعض على مشاركة شركات غربية.

للوزراء وهو ما يعني أن أكبر 3 مسؤولين في أسرة الصباح الآن يأتون من فرع الجابر.

وقال المحلل شفيق الغيرة: إن هناك بعض الخلافات داخل النخبة السياسية ونخبة رجال الأعمال بشأن ما إذا كانت الكويت يجب أن تفتح أسواقها وتصبح مركزاً تجارياً كبيراً مثل دبي أم تتبنى أسلوباً أكثر تحفظاً. وقال الغيرة الذي يرأس الجامعة الأميركية في

ويقول آخرون أن بعض الاستياء قد ينتج عن حقيقة أن جناح آل سالم ممثل الآن في منصب واحد هو وزير الخارجية.

وقال المحلل السياسي علي البغلي وهو وزير نفط سابق: إن الأسرة الحاكمة غير موحدة. وعين الشيخ صباح أخيه الشيخ نواف الأحمد الصباح ولياً للعهد وابن أخيه الشيخ ناصر رئيساً

الهند ترد على هجمات مومبي بالمحادثات وليس القوات

■ نيودلهي - سايمون دينيير

يقول محللون إن الهند لن ترد على هجمات مومبي بإرسال قوات إلى الحدود مع باكستان لكنها ستحشد ضغطاً دولياً على جارتها للتحرك بحزم ضد المتشددين الإسلاميين. وتتمت تجربة الاستراتيجية العسكرية العامين 2001 و2002 بعد هجوم على البرلمان الهندي لكنها لم تحقق إنجازاً يذكر. والاختلاف الأساسي هذه المرة هو أن الهند تتعامل مع حكومة مدنية ومنتخبة ديمقراطياً في إسلام آباد وهي حكومة ودودة بدرجة معقولة لا تتمتع بسيطرة كاملة على مؤسسة عسكرية أكثر عدائية بكثير ويغلب عليها الصقور.

ومهما كان الإجراء الذي تخطوي عليه المواجهة العسكرية مع اقتراب الانتخابات الهندية فإنه لن يفيد إلا في تمكين الصقور على الجانب الآخر من الحدود.

وللسبب الاستراتيجي للجيوش الباكستاني. ويشير محللون إلى أن جماعة عسكرية تابعة للجيوش الباكستاني فيما مضى على الرغم من حظها رسمياً العام 2002 كما أن باكستان كانت تؤكد دوماً أنها لا تقدم لإدعما معنويًا ودبلوماسياً لمقاتلي كشمير الساعين إلى الحصول على الحرية. وقالت الهند إنه سيكون من الصعب بمكان المضي قدماً في عملية السلام المستمرة منذ أربع سنوات والتي تحقق نتائج بطيئة.

وحال مزيج من الحذر من قبل الهند والاضطرابات الداخلية في باكستان دون إحرار مزيد من التقدم.

ويقول دبلوماسيون إن الهند وباكستان كانتا على وشك تسوية النزاعات على الأراضي بشأن منطقة سياتشين الجديدة في شمال كشمير الحدود البحرية في منطقة سير كريك العام 2007 لكن لم يحدث شيء لأن قائد الجيش السابق برونز مشرف غرق في أزمة سياسية كلفته في نهاية المطاف رئاسة البلاد.

وأشار مسؤول بارز في الحكومة خدم في عهد مشرف طلب عدم نشر اسمه إلى أن الجانبين أحرزوا تقدماً من خلال جهود دبلوماسية غير رسمية للتوصل إلى حل سياسي للنزاع الأساسي على كشمير لكن هذه الجهود تعثرت أيضاً.

وفي ظل المناخ الحالي المشحون سيكون من الصعب استمرار عملية السلام ناهيك عن إحرار تقدم وستظل كشمير حجر عثرة بين الدولتين.

وقال ويغينجتون «لأتوقع تغيير هذا واقعاً على مدار الأعوام الخمسة أو العشرة المقبلة ما لم تكن هناك تسوية سياسية قابلة للاستمرار تقبلها جميع الأطراف ولأن توقع حدوث هذا في ظل المناخ الحالي». ولشك أن أوباما ووزيرة خارجيته التي اختارها هيلاري كلينتون سيحاولان تحقيق هذا في أقرب وقت ممكن.

وفي الوقت نفسه على راييس أن تقنع الحكومة الهندية بالاتفعل أي شيء من شأنه زعزعة استقرار الحكومة المدنية في باكستان التي يمكن أن تصبح في النهاية شريكا في السلام.

وسيمت توصيلها لباكستان». وتقول الهند إن لديها أدلة مقنعة ومفصلة على أن هجمات مومبي تم التخطيط لها على الأراضي الباكستانية ونفذها مسلحون باكستانيون وأنه ألقى القبض على أحد المسلحين وأدلى باعتراف مفصل. وقال إنه تلقى تدريبات لعدة أشهر على غرار تدريبات القوات الخاصة على يد جماعة عسكر الطيبة وهي جماعة إسلامية متشددة تتخذ من باكستان مقراً لها، يقول محللون إن وكالة المخابرات الباكستانية هي التي أنشأتها لقتال الحكم الهندي في كشمير. وأنحي باللائمة على الجماعة نفسها في هجوم على البرلمان الهندي في آخر العام 2001 وهو الهجوم الذي كان أن يتسبب في نشوب حرب بين الجارتين النوويتين حيث ترافق قوات من مئات الألوف من الجنود بعضهم بعضاً بتوتر على جانبي خط الهدنة.

لكن ليست هناك فائدة من تلويع الهند بالسلاح ما لم تكن مستعدة لاستخدامه. فالتهديد بالعمل العسكري لم يسفر عن نتائج تذكر العام 2002 وفي نهاية المطاف أعادت الحكومة القوات كما أن الهند لا تبحث جدياً خوض حرب رابعة مع جارتها.

ويقول محرر صفحة الرأي في صحيفة «ميل توداي»، مانوج جوشي: «إن الخيار العسكري لم يكن أحد الخيارات قط لأن الجيش لا يمكن أن يضمن لنا نتيجة... ذهبنا إلى هناك ونفذناه وهو لا يجدي نفعا». ويعتقد خبراء أمنيون هنود أنه تم شن الهجمات في محاولة لتقويض صداقة تطورت سريعاً بين الحكومتين المدنيتين للجارتين وهي محاولة يمكن أن تكون قد حظيت بدعم من قطاعات من الجيش الباكستاني.

ومن شأن المواجهة أن تقوي قبضة جماعة عسكر الطيبة التي ينظر إليها الجيش الباكستاني على أنها أداة مفيدة لإختراق الهند في حالة نشوب حرب.

وليس أمام الهند خيار سوى محاولة عزل الصقور في الجيش الباكستاني والعمل مع الحكومة المدنية التي وعدت بالتعاون مع التحقيق في الهجوم.



رجال الإطفاء يخمدون النيران المشتعلة في فندق تاج محل عقب الاشتباكات (صورة أرشيفية)

باكستان قضية ملحة تواجهها إدارة أوباما

■ إسلام آباد - سايمون كاميرون - مور



الرئيس الباكستاني ووزيرة الخارجية الأميركية خلال زيارتها لإسلام آباد أمس الأول (رويترز)

باكستان. واكبر نفوذ تتمتع به واشنطن على إسلام آباد الفقيرة هو المال. ولم يقدح باكستان من أزمة في ميزان المدفوعات سوى صندوق النقد الدولي الشهر الماضي.

وتقاوم باكستان الضغوط الأميركية للتحصل من المتشددين بمزيد من القوة قاتلة إن من شأن هذا زعزعة استقرار البلاد منظاراً أظهرت موجة من التفجيرات الانتحارية في العامين الماضيين.

ويقول بعض المحللين إن هذا مثل التفاوض مع دولة تصوب مسدداً على رأسها. ويرى محللون أنه تحت هذا الغطاء حافظ الجيش الباكستاني سراً على الدعم. «طالبان» وأملاني أن يستعيد بعض النفوذ في كابل ذات يوم. وأكثر ما يخشاه الجنرالات الباكستانيون هو أن يحاصروا حيث إنهم مهددون بسبب صداقة الهند مع كل من قرطاي ومصابر القوة القديمة بين فصائل في تحالف الشمال المناهض لباكستان والذين يشغلون مناصب مهمة في الحكومة الأفغانية.

ويقولون إن الهند وأفغانستان تساعدان تمرداً الانفصالياً في بلوخرستان وتخيران الاضطرابات في المناطق القبلية حيث تقيد عناصر «القاعدة» ومقاتلو «طالبان» الباكستانيون حرية الجيش الباكستاني.

ويشير محللون إلى أن هذا هو المراد الذي تدفعه باكستان للحروب التي أدارتها بالوكالة في أفغانستان من خلال «طالبان» ومن خلال منظمات جهادية في الشطر الهندي من إقليم كشمير.

وقال توماس ويغينجتون وهو استشاري دفاعي مستقل وباحث في كينجز كوليدج بلندن «من الصعوبة الشديدة بمكان الفضل بين هذه المشكلات على التوالي... الوضع في بلوخرستان والوضع في كشمير وما يحدث في أفغانستان أيضاً». وتشته الهند والولايات المتحدة في أن منظمة عسكر طيبة الجهادية هي التي نفذت الهجوم على مومبي.

ويقول مسؤولون هنود إن المسلح الوحيد الذي تم إلقاء القبض عليه اعترف بأن المجموعة التي نفذت الهجوم تلقت تدريبها في باكستان مما يتركهم يتساءلون عن مدى عمق أي صلة لهذا جهاز المخابرات التابع

□ كانت إدارة الرئيس المنتهية ولايته جورج بوش في كل الأحوال ستترك للرئيس المنتخب باراك أوباما مشكلة ماذا يفعل بصدد باكستان حليف الولايات المتحدة المتناقض في الحرب ضد الإرهاب.

وتفاقت المشكلة حين قتل متشدون إسلاميون يزعم أنهم من باكستان 171 شخصاً في هجوم على مدينة مومبي الهندية الأسبوع الماضي مما وفر سبباً محتملاً لنشوب صراع بين الخصمين النوويين بجنوب آسيا.

وحذر مسؤولون أمنيون باكستانيون بأن جميع قواتهم مستقل إلى الحدود الشرقية مع الهند مما يسبب لعناصر «القاعدة» و«طالبان» بالتجول بحرص على الحدود الأفغانية إذا حدثت مواجهة.

غير أن محللين هنوداً يقولون إن من المستبعد نشوب مواجهة عسكرية نظر للثمن الكبير الذي يتلوي عليه مثل هذا التصرف.

ووصلت وزيرة الخارجية الأميركية كوندوليزا رايس إلى نيودلهي يوم الأربعاء فيما وصل رئيس هيئة الأركان المشتركة الأدميرال مايك مولن إلى إسلام آباد في مهمة لتهدئة الأجواء.

وقالت مديرة مشروع جنوب آسيا بالمجموعة الدولية لمعالجة الأزمات سامينا احمد «تظهر جهود الوساطة الأميركية أن هذا (الوضع) ربما يخرج عن نطاق السيطرة ما لم تتم مراقبته بحرص شديد». وأضافت «أعتقد أن أوباما اطلع على الأسرار. أجرت رايس عدة أحاديث معه. إنها (مسألة) صعبة على الإدارة الجديدة». والتعامل مع باكستان من أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة إذ إن هناك قوات أميركية قوامها 23 ألف فرد في أفغانستان وتعزز الولايات المتحدة إرسال المزيد، كما أن زعماء تنظيم «القاعدة» يخطون لجهادهم العالمي في الأراضي القبلية الباكستانية على الحدود مع أفغانستان. ويعلم أوباما أن جزءاً من السبب في إخفاق الولايات المتحدة في تحقيق الاستقرار لأفغانستان هو أن إدارة بوش لم تحصل قط على دعم باكستان الكامل لمساعدتها في القضاء على مئات من عناصر «القاعدة». كما ألح أوباما إلى اعتقاده بأن التوصل إلى تسوية بين الهند وباكستان بشأن كشمير جزء من المعادلة.

وقالت احمد «السلام في هذه المنطقة سيؤتي ثماره... سيؤتي ثماره على صعيد السلام في أفغانستان والسلام العالمي والمكاسب ستكون كبيرة جداً». وهناك حاجة إلى دعم باكستان لهزيمة «القاعدة» ولتحقيق انتصار عسكري على التمرد في أفغانستان ومن أجل أي تسوية سياسية بين الحكومة في كابل وزعماء «طالبان».

وكثيراً ما قال الرئيس الأفغاني حامد فرضاي إن قيادة «القاعدة» متمركزة في كوتتا عاصمة إقليم بلوخرستان بغرب باكستان كما أشار قادة أميركيون إلى أن مراكز القيادة والمراقبة الخاصة بالمتمردين موجودة في